

مستويات التصحيح اللغوي في كتاب "إصلاح غلط المحذّثين" للخطّابي (ت388هـ). نسيم بُوعَزّة *

جامعة: الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة. bough2010@Gmail.Com

الإرسال: 2023/09/12

القبول: 2024/06/11

النشر: 2024/10/25

الملخص:

يعرض هذا البحث مستويات التصحيح اللغوي التي أوردها أبو سليمان الخطّابي في كتاب "إصلاح غلط المحذّثين"، فذكر في مستوى المفردات ما يغلط فيه المحذّثون والعوام بتصحيحه أو الغلط في ضبط شكله، وقصر الممدود ومدّ المقصور، وتثقيل المخفّف، وتخفيف المثقل، كما تناول ما يُستعمل محلاً بمعناه، وذكر طرقاً مما فيه أكثر من وجه. أما التصحيح التركيبي فقد ذكر نقفاً ممّا يحتمل أكثر من وجه من التأويل النحوي. وخلص البحث إلى جملة من النتائج؛ منها أن الخطّابي لم يسلك منهجاً معيناً في إيراد الأغلط، بل يوردها دون ترتيب لا على الأحاديث ولا على الحروف، ومنها أن تصحيح ما يحيل المعنى موجود في كل الأبواب، وقد يدخل غلطاً في أكثر من باب، وقد يتساوى قولان فإمّا أن يرجّح بينهما، وإما أن يوردهما دون ترجيح. الكلمات المفتاحية: الخطّابي؛ التصحيح اللغوي؛ أغلاط المحذّثين؛ اللحن؛ الحديث النبوي.

Levels of Linguistic Correction in the Book "Islah ghalat almuhadithyn" for Al-Khattabi (died 388 AH).

* المؤلف المرسل.

Abstract: This research presents the levels of linguistic correction mentioned by Abu Suleiman Al-Khattabi in the book "Islah ghalat almuhadithyn". At the vocabulary level, he presented where narrators or readers in general are mistaken either in the transfer from the source or in the taking of the corrected form. As common errors, they may shorten the elongated letter or elongated the short one, overburden the diluted sound or relieve the burden one. In addition, the writer stated cases where the meaning is affected and distorted as well as he pointed out cases that have more than one face. Concerning the synthetic correction, it was mentioned points which may have more than one facet of the grammatical interpretation.

Key words: Al-Khattabi; linguistic correction; mistakes of narrators; mistake; Prophetic hadith.

1- مقدمة: نبّه العلماء منذ القديم على ما تغلط فيه العامة والخاصة من الألفاظ والاستعمالات اللغوية ، فألفوا فيها كتباً تسمى كتب الأغلاط أو كتب اللحن ، ومن أهم كتب تصحيح الأغلاط في القرن الرابع الهجري كتاب "إصلاح غلط المحذّثين" للخطابي (ت388هـ) ، الذي غني ببيان ما يغلط فيه المحذّثون والرواة من الألفاظ والتراكيب ، وسنحاول الوقوف على أهم المستويات التي تناولها بالتصحيح ومنهجه فيه .

2. التصحيح اللغوي ومصادره:

يدخل التصحيح اللغوي ، أو إصلاح الأغلاط أو الأوهام ، في باب بيان اللحن في اللغة إما صوتاً ، أو صرفاً ، أو نحواً ، أو دلالة ، وهو ظاهرة قديمة ولجت اللغة منذ البدايات الأولى ، وتتابعت في كثرتها أسباب عدّة ، منها مخالطة غير العرب ، والفتوحات الإسلامية ، وتداخل الألسنة ، فيذكر الزبيدي أنّ العرب لم تزل تنطق على سجيّتها إلى عصر الإسلام ، فلما دخل الناس في دين الله أفواجا ، وأقبلوا إليه ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة ، ففسد الفساد في العربيّة ، واستبان منه في الإعراب ؛ فتفطن لذلك العلماء ، ودعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن وضعوا من القواعد ما يقيدها .

3. مصادر التصحيح اللغوي:

اعتمد العلماء ممّن غني بالتصحيح اللغوي في إثبات الصّحيح من اللّغة في مستوياتها المختلفة عدّة مصادر؛ هي: القرآن الكريم بكلّ قراءاته، والحديث النبويّ، والشّعْر الفصيح، والهرويات الثّريّة من كلام العرب، والمعنى المُعجمي، الذي يستند إلى السّياق الوارد فيه اللفظ والمعنى المراد للمتكلّم، كما استعانوا بالقياس النّحوي والصّرفي في إثبات الأصول والصواب، خاصّة ما يدخل في باب المطرّد من الأقيسة. ومصدر آخر، وإن كان بنسبة أقلّ، إلّا أنّهم استعانوا في تصحيح الأغلاط بتوجيه اللفظ عقديّاً.

4. كتب التّصحيح وأنواع اللّحن:

غني العلماء بالتّصنيف في بيان اللّحن وتصحيحه في مختلف العصور، بدءاً من القرن الثّاني، منها: ما تلحن فيه العامّة للكسائيّ (ت189هـ)، وإصلاح المنطق لابن السّكّيت (ت244هـ)، وأدب الكاتب لابن قُتيبة (ت276هـ)، ولحن العوامّ للزُّبيديّ (ت316هـ)، تثقيف اللّسان لابن مكيّ الصّقّليّ (ت501هـ)، ودرة الغوّاص للحريري (ت516هـ)، والمدخل إلى تقويم اللّسان لابن هشام اللّخميّ (ت577هـ)، وتقويم اللّسان لابن الجوزيّ (ت656هـ)، وتصحيح التّصحيح للصفديّ (ت764هـ)، وبحر العوامّ للرّضيّ ابن الحنبليّ (ت971هـ). وغيرها.

أما أنواع اللّحن فالمشهور أنّها نوعان: لحن العوامّ: ولحن الخواصّ؛ أمّا الأوّل فهو ما جرى على السّنة عامّة الناس ممّن لم يُعرف بالعناية بالعلم، أو لم يكن ذا قدّم فيه، سواء كانوا عرباً أم عجماء، وأمّا الثّاني فهم أهل العلم الذين وقعت لهم في مصنّفاتهم أو محاضراتهم أغلاط، منهم المحدّثون والرّواة، ومنهم الفقهاء، ومنهم اللّغويون، وغيرهم.

5. أبو سليمان الخطّابيّ وكتاب إصلاح غلط المحدّثين:

1.5. ترجمة أبي سليمان الخطّابيّ:

هو حمّد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان: فقيه محدّث، من الثّقات، عالم باللّغة والمعاني، من أهل بُسْت، من بلاد كابل، ينتهي نسبه إلى زَيْد بن الخطّاب أخي عمر بن الخطّاب -رضي الله عنهما-، له تصانيف عدّة، منها: معالم السّنن، وبيان إعجاز القرآن، وإصلاح غلط المحدّثين، وغريب الحديث، وأوسع منه، وشرح البخاريّ... وغيرها،

وله شِعْرٌ حسن ، أورد منه الثَّعالبيُّ في يتيمة الدَّهر نُثْقًا ، وكان صديقًا له . توفِّي في بست سنة (388هـ/998م).¹

2.5. كتاب إصلاح غلط المحَدِّثين:

يعدّ كتاب إصلاح غلط المحَدِّثين من أقدم مصنَّفات التَّصحيح اللُّغوي ، إذ غني بتصحيح أغلاط المحَدِّثين في رواية ألفاظ الحديث النبويّ ، وهو في الأصل ملحقٌ بكتاب الغريب.² ذكر فيه الخطّابي نحوًا من ثلاثٍ وأربعين ومئة مسألة (143) يُغلط فيها إمّا لفظًا أو معنى أو فيهما معًا. وأشار أبو سليمان في المقدّمة إلى أنّه وضعه في الألفاظ التي يرويها المحَدِّثون ملحونةً ومحرّفةً فصَحَّحها. غير أنّ المتتبّع للكتاب يجد أنّه حوى أيضًا ما فيه أكثر من وجه ، وما فيه مذاهبٌ ، وما فيه المقدّم ، بل أفرد في آخر الكتاب بابًا لـ(ما يتفاوت في الروايات ولا يُختار لها معنى) ،³ كما أنّه لم يقتصّر مضمون الكتاب على أغلاط المحَدِّثين ، ففيه مسائل تكاد تبلغ نصف الكتاب من أغلاط العامّة لا المحَدِّثين. وقد أكثر من الإشارة إلى المهموز والممدود واشتقاق الألفاظ ، وأنواع الصِّغ ، واختلاف المعاني.

6. أحكام التَّصحيح في الكتاب:

يمكن تقسيم أحكام الكتاب بحسب درجتها إلى أربعة ؛ هي:

- تجويد أحد القولين أو تضعيفه ، كأن يعرّب عنها بـ: والأوّل أبين... والأوّل أجود... وليس بالوجه.
- التَّصحيح: كنحو قوله: والصَّواب الأوّل... والأوّل أشهر.
- التَّغليط: ويحكم به على ما لم يكن له وجه في اللّغة ، أو كان على غير المعنى المراد ، كما في قوله: وهو غلط... وهو خطأ... وهو غلط ، والصواب ما قلته لك... وليس بمحفوظ.
- ذكر مذهب معيّن: ومنه قوله: وهو مذهب الحجازيّين.

7. مصادر التَّصحيح في كتاب "إصلاح غلط المحَدِّثين":

استند أبو سليمان الخطابي في تصحيح أغلاط المحَدِّثين إلى مصادر عدّة أجمالها سلفا ؛ منها:

أ- القرآن الكريم:

استشهد الخطابي بالقرآن الكريم في عشرة مواضع ، فمن ذلك استدلاله بقول الله تعالى: ﴿وَأِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَرَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة ، 72] على همز الفعل (دَارَءٌ) في حديث النبي ﷺ: «أَنَّهُ صَلَّى إِلَى جِدَارٍ فَجَاءَتْ بِهِمَّةٌ تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَمَا زَالَ يَدَارِيهَا حَتَّى أَلْصَقَ بَطْنَهُ بِالْجِدَارِ».⁴ ومعنى قوله: يُدَارِيهَا: يُدَافِعُهَا مِنَ الدَّرْءِ بالهمز ، وأما رواية مَنْ رواه بغير همز فقد أحوال المعنى ؛ لأنه من المُدَارَاةِ التي تجري مَجْرَى الرِّقْقِ والمُسَاهَلَةِ في الأمور.⁵

ومنه أيضا ما استدلل به على ما يخفف والزَّوَاة يثقلونه في كلمة (السَّمَانِي) ، حيث أورد قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلَوى﴾ [البقرة ، 57] ؛ لأنَّ السَّلَوى هو اسم طائر السَّمَانَى بتخفيف النون ، وإنَّما استند إلى الآية هنا استئناسا لا استشهادا ؛ لأنه لا رابط بين اللفظين المصحح وبين الذي في الآية إلا المرادفة.

ب- الأشعار:

استشهد بالأشعار والأرجاز في أزيد من عشرين موضعا -كما تقدّم- ، حيث أورد قول الشاعر:⁶

أَلَا غَيَّيَانِي وَارْفَعَا الصَّوْتِ بِالْمَلَا فَإِنَّ الْمَلَا عِنْدِي يَزِيدُ الْمَدَى بُعْدَا

شاهداً على أَنَّ (تَمَالَا) في قول عَمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لَوْ تَمَالَا عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ». مهموز من المَلَا ، أي لَوْ صَارُوا كُلُّهُمْ مَلَاً واحداً في قَتْلِهِ ، أما (تَمَالَى) بالقصر كما في رواية المَحْدِثِينَ فَإِنَّهُ مِنَ الْمَلَا ،⁷ وهو الصَّحْرَاءُ وَالْمُتَّسِعُ مِنَ الْأَرْضِ ، وهو غلط . وذكر أيضاً قول الحطيئة:

هُمْ صَنَعُوا لِجَارِهِمْ وَلَيْسَتْ يَدُ الْخَرْقَاءِ مِثْلُ يَدِ الصَّنَاعِ

للدليل على تخفيف نون (الصَّنَاع) ، أي التي تصنع بيدها ، ضدَّ الخرقاء التي لا تصنع ، ويقال: رجل صَنَعَ ، وامرأة صَنَاعٌ.⁸

واستدل على أَنَّ (الْعِثْرَ) نبت في حديث عطاء: «لَا بَأْسَ أَنْ يَتَدَاوَى الْمُحْرَمُ بِالسَّنَا وَالْعِثْرَ» بقول الهذلي:⁹

فَمَا كُنْتُ أَحْشَى أَنْ أُقِيمَ خِلَافَهُمْ بِسِتَّةِ أُنْيَاتٍ كَمَا بُتَّ الْعِثْرُ

ت- الأحكام التحويلية والصرفية:

استدلّ في التصحيح والتغليب على الأحكام التحويلية والصرفية ، أما التحويلية فقد كانت قليلة ، كتوجيهه ضبط (قَبْرٍ مَنبُودٍ) في حديث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ مَنبُودٍ» ؛¹⁰ فنون المتضايقين محمول على أَنَّ (مَنبُودٍ) وصفٌ للقبر ، ومن أجزأهما على الإضافة ونَوْنٍ (مَنبُودٍ) فقط حَمَلَ على أَنَّ المنبود المقبور لقيط .

أما الأحكام الصرفية فهي أكثر ما دار في الكتاب بين تثقيل المخفف ، وتخفيف المثقل ، وبين قصر الممدود ومدّ المقصور ، وتسهيل الهمز ، واعتمد أيضاً في تصحيح الأغلاط على وزن الكلمة ونوعها ؛ إمّا مصدرًا أو اسمًا أو اسم فاعلٍ أو اسم مفعولٍ ، ونحوها .

ث- العقيدة:

وهو أقل مصدر اعتمده أبو سليمان في التصحيح ؛ إذ ذكر حديث أبي رزين العقيلي: «قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ ؟ فَقَالَ: كَانَ فِي عَمَاءٍ ، تَحْتَهُ هَوَاءٌ وَفَوْقَهُ هَوَاءٌ»¹¹ فقال: العَمَاءُ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ: السَّحَابُ ، واستند في تصحيح الرواية إلى توجيهها عقدياً بأن في قوله: «أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا» تقدير مضافٍ محذوفٍ ، كما حذف في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة ، 210] ونحوه ، فيكون التقدير: أَيْنَ كَانَ عَرْشُ رَبِّنَا ؟ ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ [البقرة ، 07] وكان عرشه على الماء تجري اللفظ على ما جاء عليه من غير تأويل .

ج- مرويات اللغة النثرية:

لم يتوسّع الخطابي في نقل كلام العرب للاستدلال على ما رأى صوابه ، إلا أنه كان يسمي كثيراً من رواة اللغة كعيسى بن عمر ، والأصمعي ، والكسائي ، وشمر ، وأبي زيد القرشي ، وابن الأعرابي ، وثعلب ، وأبي عبيد ، وغلّام ثعلب ، وابن الأنباري ، إلا أنه أكثر ذكر أبي العباس ثعلب وتلميذه بحكم أنه تلمذ للأخير .

8. مستويات التصحيح:

أ. التصحيح الإفرادي:

ذكر أبو منصور الجواليقي -رحمه الله- صورَ هذه الأغلاط فأجمَلها في ثلاثٍ ؛ فمنها ما يوضع في غير موضعه ، أو يُقصر على مخصوصٍ وهو شائعٌ ، ومنها ما يُقلب ويُزال عن جهته ، ومنها ما يُنقص منه ويُزاد فيه وتُبدل بعض حركاته أو بعض حروفه بغيره.¹²

والمقصود بالتصحيح الإفرادي تصحيح الأغلاط على مستوى الكلمات مفردةً ، وهو أكثر مسائل الكتاب ، حيث جاء التصحيح على عدّة مستويات ؛ كالتصحيح ، والتفريق بين الاسم ومصدر المَرَّة ، وقصر الممدود ، ومدّ المقصور ، وتثقيل المخفف ، والغلط المحلّ بالمعنى ، وضبط الشكل ، والتفريق بين الصيغ الصرفية كاسم الفاعل واسم المفعول .

1.8. التصحيح: وهو في الأصل مأخوذ من الغلط في الثقل من الصحف ، وهو من أجل العلوم وأدقها ، فلم يكتب فيه إلا قلة من العلماء كصنّف العسكري ، وشرح ما يقع فيه التصحيح والتحريف للدراقطبي . ويقع في المتن كما يقع في الإسناد ، وله صورتان ، إحداها الغلط في النقط كعبّاش وعباس ، وأبي حمزة ، وأبي جَمرة ، والخطب والخطب ، أو الغلط في الشكل والحرف كعزّة وعزّة وسنّا وشيئاً ، ويسمى تحريفاً أيضاً.¹³

ومن صورهِ المسألة العشرون ، في حديث سَمرة رضي الله عنه: «كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فأنتهيت إلى المسجد فإذا هو بأرز» ،¹⁴ أي ممتلىء بالناس ، فروي مصحفاً (فإذا هو بأرز) من البروز ، وهو على غير المعنى المراد من الوصف . ومن التصحيح أيضاً ما جاء في المسألة الثالثة والسّتين ،¹⁵ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أنّاح بكم الشرف الجون» ،¹⁶ يروونه مصحفاً إلى: الشرف الجون ، وتصحيحه: الشرف الجون ، بضم الشين والراء ، جمع شارف ، وبضم الجيم من الجون ، أي: السود ، والشرف: جمع الشارف وهي المُسِنَّة من النوق ، شبه بها الفتى .

ومن تصحيح التصحيح ما جاء في حديث استسقاء عمر رضي الله عنه: «حتّى رأيت الأرنبة تأكلها صُغرى الإبل» ،¹⁷ والأرنبة بالثون والباء ، وصوابه الأرنبة بالياء المكسورة والثون ، ثبت معروف يشبه الخطمي . وقد قاله شهرٌ ، وغلط من رواه الأرنبة.¹⁸

وآخر ما نقفُ عنده من التصحيح ما في قصة دُرّة بنت أبي سلمة أنها قالت: «أرضعتني ، وأبأها ثؤيبه» .¹⁹ حيث نقل ابن الأعرابي ، عن عباس الدوري أنّه سأل يحيى بن معين عن حديث أم حبيبة: هل لك في دُرّة بنت أبي سلمة ؟ فقال: أرضعتني ، وأبأها ثؤيبه ، فقال

ليحيى: أرضعني وإياها ثويبةً، فأبى، وقال: «أرضعني وأباها ثويبةً»، يريد أنها ابنة أخيه من الرضاعة.²⁰ فكان التصحيف مُحيلًا للمعنى بالكلية فإنَّ حمل الكلام على إياها يوهم أنَّهما أختان من الرضاع في حين أنَّ تفسير ابن معين مبيِّن أنَّ المشارك في الرضاع أبوها لا هي.

2.8. ضبط الشكّل: وهو فرغ عن التصحيف إلاَّ أنَّه أخصَّ بالشكّل لا التقط والحروف، مِنْهُ حديثُ ماءِ البحر: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ الْجَلُّ مِثَّتُهُ»؛²¹ أيُّ المُطَهَّرُ، فعوامُّ الرُّوَاةِ يَكْسِرُونَ الميمَ في «مِثَّتُهُ»، وهو بهذا الموت، والصَّوَابُ أنَّه بفتح الميم وهو الحيوان.²²

ومنه نَهَيْهُ ﷺ عَنِ الْجَلْقِ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يرويه كثيرٌ من المَحَدِّثِينَ: (عَنِ الْجَلْقِ قَبْلَ الصَّلَاةِ)،²³ ويتأولونه على جَلَاقِ الشَّعْرِ.²⁴ ومن صَوَّرَ تصحيحَ ضَبْطِ الشَّكْلِ حديثُ ذِي الْيَدَيْنِ، قال: «فَحَرَجَ سَرْعَانُ النَّاسِ»،²⁵ والسَّرْعَانُ والسَّرْعَانُ: المُسْرِعُونَ، يرويه العامَّةُ (سرعان)، بكسر السَّينِ وسكون الرَّاءِ، وإِنَّمَا هو بالفتح كما ضبط.²⁶

ومنه مَا تُغَيِّرُ العامَّةُ حركته في قوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «لَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا»، وَلَا يُخَبَطُ إِلَّا الْإِذْخَرُ،²⁷ فالإِذْخَرُ مكسورُ الهمزة، وَهُمْ يَفْتَحُونَهَا ويقولون: الْأَذْخَرُ.²⁸

ومثله في قوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْإِثْمِدِ، فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ»²⁹ بكسر الهمزة، والعامَّةُ تَفْتَحُ فنقول: الْإِثْمِدِ.

ومنه حديثُ العَبَّاسِ: «لَا يُفْضِى اللَّهُ فَالَكَ»،³⁰ مضمومُ الياءِ، وإِنَّمَا هو (لَا يُفْضِى) بفتحها من: فَضٌّ يُفْضُ، وبابه رَدٌّ.³¹

3.8. تصحيحات المسائل الصرفية:

لَمَّا كَانَتْ أَكْثَرُ تصحيحاتِ الأغلاطِ في بابِ المفرداتِ أَفْضَى ذَلِكَ إِلَى أَنَّ جُلَّ مسائلها صرفيةٌ، كقصر الممدود وعكسه، والتَّخْفِيفِ والتَّشْدِيدِ، والتَّصْحِيحِ قياسًا على الأوزان الصرفية، ومن المباحثِ الصَّرْفِيَّةِ في التَّصْحِيحاتِ ما يلي:

1.3.8. تصحيح أغلاطِ قصرِ الممدود:

يَعْدُ قَصْرُ الممدودِ من جَوَازَاتِ الشَّعْرِ؛ لِأَنَّهُ حَذْفٌ، والحذف تخفيفٌ، وهو ممَّا جَرَى بِهِ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ استخفافًا، حَتَّى كَانَ مِمَّا يُسْتَفْنَى عَنِ الاستشهادِ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ، إِلَّا أَنَّ

التفريق بين كونه غلطاً وبين كونه استعمالاً فصيحاً أن يؤدي قصره إلى لفظ غير مراد ، كأن يكون لفظان بمعنيين يفرق بينهما الهمز فقط ، وهو ما يُسميه الخطابي (ما سبيله الهمز لدفع الإشكال) ،³² ولناخذ على هذا نماذج ؛ ففي حديث الأضاحي : «كُلُوا وَادَّخِرُوا وَاتَّجِرُوا»³³ أي تصدقوا ؛ طلباً للأجر فيه ، والمحدثون يقولون : (واتجروا) ، فينقلب المعنى فيه عن الصدقة إلى التجارة ، ويبيع لحوم الأضاحي غير جائز كما هو معلوم. ولولا إيهام المعنى غير المراد لكان جائزاً أن يقال : "واتجروا" بالإدغام ، كما قيل من الأمانة : أنتم ، إلا أن الإظهار هاهنا واجب.³⁴ وقد أجازة الهروي في كتابه النهاية. 25/1

وجاء في حديث الشارفين أن قينة غنت حمزة فقالت :

أَلَا يَا حَمَزَ ذَا الشَّرَفِ الْيَوَاءُ³⁵

فيرويه أكثر المحدثين (ذا الشرف النوى) بفتح الشين والراء في الشرف ، وفتح النون في النوى ، وقصره على وزن اللوى. ورواه وفسره الطبري فقال : النوى البعد ، والنوى جمع النواة ، فغلطه الخطابي في الرواية والتفسير معاً ، وقال : «إنما هو اليواء مكسورة النون ممدودة الألف على وزن الزواء» ، وأنشد عليه أبو عمر:³⁶

أَلَا يَا حَمَزَ ذَا الشَّرَفِ الْيَوَاءُ وَهْنٌ مُعْقَلَاتٍ بِالْفِئَاءِ

والشرف: جمع الشارف وهي المسنة من النوق.

ومن هذا أيضاً حديث ثوبان: «استقأ رسول الله غامداً فأفطر» ،³⁷ ممدود مهموز: أي تعمّد القيء ، ومن قال : استقى على وزن اشتكى ، فقد غلط لأنه من السقيا.

وفي الحديث أنه ﷺ قَالَ لِنِسَائِهِ: «أَيُّتُكُنَّ تَنْبَحُهَا كِلَابُ الْحَوَابِ؟»³⁸. يرويه أصحاب الحديث: الحوَّاب ، بضم الحاء مثقلة الواو بعد تسهيل الهمز وإدغام التماثلين ، والصواب أنه الحَوَّاب ، بفتح الحاء فواو ساكنة ، فهمز مفتوح ، وهو ماء من مياه العَرَبِ عَلَى الطَّرِيقِ بين البصرة ومكة ، وأنشد عليه ثعلب:³⁹

مَا هِيَ إِلَّا شُرْبَةٌ بِالْحَوَّابِ فَصَعِدِي مِنْ بَعْدِهَا أَوْ صَوِّبِي

ويقال أيضاً: الحوَابُ الوادي الواسع ، ويقال: المَنَهْلُ ، وزاد في اللسان أَنَّ الحَوَابَ: بُنْتُ كَلْبٍ بِنٍ وَبَرَّة. أما التَّشْدِيدُ فهو من حَوَّبْتُ الإبل إذا زجرتها ، وفلان يتَحَوَّبُ من كذا ، أي يَتَأَثَّم. والتَحَوَّبُ أيضاً: التَّوَجُّعُ والتَّحَزُّنُ؟⁴⁰

2.3.8. تصحيح أغلاط مدِّ المقصور:

وهذا النوع ممَّا يجوزُ عند الكُوفِيِّينَ ، ومنعَه البَصْرِيُّونَ ؛ وحجَّتُهُم في ذلك أَنَّكَ تُخَفِّفُ الشَّيْءَ بالحذفِ منه ، وليس لك أن تزيد فيه ما ليس منه ؛⁴¹ خلافاً لقصر الممدود كما مضى في حدِّه. إلا أن منه صوراً معتبرة وإن كانت دون قصر الممدود منها حديث النَّبِيِّ ﷺ في ذِكْرِ مَكَّةَ فقال: «لَا يُحْتَلَى خَلَاهَا».⁴² فالْحَلَى بالقصر هو الْحَشِيشُ الرُّطْبُ واحدته خَلَاةٌ ، وَيُحْتَلَى يُجَزُّ وَيَقْطَعُ. وهو المراد هنا. وأما الخلاء ممدوداً ، فهو المكان الخالي ،⁴³ ولا وجه لذكره هنا ، إذ المقصودُ جَزُّ حَشِيشِهَا وقطْعُ شجرِهَا. فيقال: حَلَى خَلْيَا واختَلَاهُ فأنْحَلَى: جَزَّه وقَطَعَه ونَزَعَه ، وتُسَمَّى آلَةُ الْجَزِّ الْمِخْلَى.⁴⁴ وأنشدوا عليه:⁴⁵

رَأَى فِي كَفِّ صَاحِبِهِ خَلَاةً فَتَنَعَجِبُهُ وَيُفَزِّعُهُ الْجَرِيرُ

وذكر ابن الأثير⁴⁶ في معناه أَنَّ الرَّجُلَ يَنْفِرُ بَعِيرَهُ فَيَأْخُذُ بِأَحْدَى يَدَيْهِ عَشْبًا وبِالْأُخْرَى حَبْلًا ، فَيَنْظُرُ الْبَعِيرَ إِلَيْهِمَا فَلَا يَدْرِي مَا يَصْنَعُ.

وجاء في حديث: «لَا تُبْنَى فِي الصَّدَقَةِ». بقصر (بُنِيَ) مكسورة التاء: أي لَا تُؤْخَذُ الزَّكَاةُ مَرَّتَيْنِ فِي السَّنَةِ. كذا قال الأصمعيُّ والكسائيُّ ، ومَنْ رواه: «لَا تُنَاءُ فِي الصَّدَقَةِ» ممدوداً يذهب إلى أَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ عَلَى فَقِيرٍ ؛ طَلَبَ الْمَدْحَ وَالتَّنَاءَ ، فَقَدْ بَطَلَ أَجْرُهُ ، فَقَدْ أَبْعَدَ الْوَهْمَ.⁴⁷ ونقله ابن سيده بالفتح ، فقال: «وَالْتُنَى فِي الصَّدَقَةِ أَنْ تُؤْخَذَ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ (...) لَا تُبْنَى فِي الصَّدَقَةِ ، وَالتَّنَى هُوَ أَنْ تُؤْخَذَ نَاقَتَانِ فِي الصَّدَقَةِ مَكَانَ وَاحِدَةٍ» ،⁴⁸ وزاد في اللسان تفسيراً آخر للحديث ، فقال: «مَعْنَاهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ الرَّجُلُ عَلَى آخَرٍ بِصَدَقَةٍ ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيُرِيدُ أَنْ يَسْتَرِدَّهَا ، فَيُقَالُ: لَا تُبْنَى فِي الصَّدَقَةِ ؛ أَيْ لَا رُجُوعَ فِيهَا».⁴⁹

3.3.8. تثقيل المخفف:

وممَّا سبيلُهُ أَنْ يَخَفَّفَ وَالْعَامَّةُ يَثْقِلُونَهُ ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي دَعَائِهِ: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ» ،⁵⁰ فَيَشْدِدُونَ السَّيْنَ وَيَكْسِرُونَ الْمِيمَ (الْمَسِيحُ) ؛ لِيَكُونَ -زَعَمُوا- فَضْلاً

بين المسيح الدجال ، وبين عيسى عليه السلام ، وليس بشيء ، فكلاهما مسيح ، مفتوحة الميم مخففة السين ، فبعيسى مسيح بمعنى ماسح ، ففعل بمعنى فاعل ؛ لأنه كان إذا مسح ذا عاهة غوفي ، وهو مروى عن ابن عباس ،⁵¹ وقيل إن الأرض تمسح عدلاً كما في حديث نزول المسيح عليه الصلاة والسلام : «وتقع الأمانة في الأرض»⁵² «وقيل: سمي المسيح لأنه كان يمشي على الماء كمشيهِ على الأرض. وقيل المسيح: الملك»⁵³ والدجال مسيح ، ففعل بمعنى مفعول ؛ لأنه ممسوح إحدى العينين .

ومنه أن عمر قال لحفصة: أما علمت أن رسول الله ﷺ قال: «المُعُولُ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ»⁵⁴ والمُعُولُ بسكون العين وتخفيف الواو ، من أعول يُعُولُ ، إذا رفع صوته بالبكاء ، والعامّة ترويه: المُعُولُ عليه ، يشددون الواو ، وليس بالجيد ؛ لأن المُعُولَ من التَّعْوِيلِ بمعنى الاعتماد ، يقال: ما على فلانٍ مُعُولٌ أي محملٌ ، وليس هو المراد ، إذ المعنى العويل لا التَّعْوِيلُ . وقال بعضهم: عَوَّلَ بمعنى أعول . وقال في الصحاح: «العَوَّلُ والعَوْلَةُ: رفع الصوت بالبكاء ، وكذلك العويلُ . تقول منه: أعولُ»⁵⁵.

4.3.8 تخفيف الهثقل :

ومن صور ما يخففه الرواة وحقه أن يُثقل قوله ﷺ: «الْعَارِيَّةُ مُؤَدَّاةٌ»⁵⁶ مشددة الياء ، وهي ما يُستعار ويُطلب ، وتُجمع على العواريّ مشددة كذلك ، وهي في اللغة العالية ، ويقال أيضاً: هذه عاريةٌ وعارةٌ.⁵⁷ وإنما شددت ياءُها لأنها ياءُ نسبةٍ كفعليةٍ ، لا لامٌ أصليةٌ كفاعليةٍ ، قال الجوهرى: «والعارية بالتشديد ، كأنها منسوبةٌ إلى العارِ ، لأنَّ طلبها عارٌ وعيبٌ . وينشد:

إِنَّمَا أَنْفُسُنَا عَارِيَّةٌ وَالْعَوَارِيُّ فُصَارَى أَنْ تُرَدُّ»⁵⁸

وما يلحق بهذا ما يغلط الرواة في تخفيفه «نَهَيْهُ ﷺ عَنْ لَبْسِ الْقِسِيِّ»⁵⁹ فأصحاب الحديث يقولون: القسيُّ ، مكسورة القاف مخففة السين ، وهو غلط ؛ لأنَّ القسيَّ جمع قوسٍ ،⁶⁰ وإنما هو القسيُّ ، مفتوحة القاف مثقلة السين ، وهي ثيابٌ تُنسب إلى بلادٍ يقال لها القسُّ ، ويقال: إنها ثيابٌ فيها حريرٌ يؤتى بها من مصرَ ، وكان أبو عبيدة يقول نحواً من ذلك ولم يعرفها الأصمعي ،⁶¹ وذكر ياقوت أن في بلاد الهند بلداً يقال له القسُّ يُجلب منه أنواعٌ من الثياب والمآزر الملونة»⁶² . وقيل إنَّ القسيَّة هي القرية ، والدراهم القسيَّة: الرديئةُ ، فيقال: درهمٌ قسيٌّ بتخفيف السين وتشديد الياء على وزن شقيٍّ ، مشتقٌّ من قولهم: في فلان قسوةٌ:

أي جفاءً وغلظةً ، وإِنَّمَا سَمِيَ الدَّرْهَمُ الرَّائِفَ قَسِيًّا لَجَفَائِهِ وَصَلَابَتِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَبْدَ مِنَ الدَّرَاهِمِ يَلِينُ وَيَنْثَنِي . وَقِيلَ فِي تَوْجِيهِ أَصْلِهَا الصَّوْتِي أَيْضًا إِنَّ أَصْلَ الْقَسِيِّ الْقَزْيَ ، بِالزَّايِ ، مُتَّسِبٌ إِلَى الْقَزِّ ، وَفِيهِ إِدْبَالُ الزَّايِ سِينًا لِتَقَارُبِ مَخْرَجَيْهِمَا فَأُشِمَّتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى.⁶³

5.3.8. التَّصْحِيحُ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ:

كالتفريق بين الاسم والمصدر أو اسم الفاعل والمفعول ، أو بين أنواع المصادر ،⁶⁴ ففي قوله ﷺ في البحر كما تقدم: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ». عَامَّةُ الرِّوَاةِ يروونه بكسر الميم من الميِّتة ، يقولون (مَيْتَتُهُ) ، والصَّوَابُ أَنَّهُ مَيْتَتُهُ مفتوحة الميم ، وهو اسم يعني حيوان البحر إذا مات فيه . أَمَّا: المَيْتَةُ: فهي الموت أي المصدر . وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ ، فَمَاتَ ، فَمَيْتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ».⁶⁵ فهي مكسورة الميم ، أي الحال التي مات عليها ، يقال: مات فلان مَيْتَةً حسنةً وماتَ مَيْتَةً سيئةً ، كما قالوا: فلان حسنُ القعدة والجلِسة والرَّكبة والمشية والسيرة واليِّمة . يراد بها الحال والهيئة ، وهو مصدر الهيئة . أَمَّا بالفتح فهو مصدر للمرَّة ، وهو غير مرادٍ في الحديث .

ويروى في قوله ﷺ: «وَالْمَدِينَةُ حَرَامٌ ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَنًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ، وَالْمَلَائِكَةُ ، وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ» ،⁶⁶ بكسر دال (محدثًا) وهي الرواية المشهورة ، أي اسم الفاعل ، يعني الذي يحدث فيها أمرًا ، ويروى (محدثًا) على وزن اسم المفعول وهي غير جيِّدة.⁶⁷

ونظير هذا قوله عليه السلام في قصة إبراهيم بن القبطية: «إِنَّ لَهُ مُرَضِعًا فِي الْجَنَّةِ»⁶⁸ حيث يروى على وجهين: (مُرَضِعًا) من أرضعت المرأة ، فهي مرضع ، على وزن اسم الفاعل ، والمُرَضِع: ذات اللبن ، فأما المُرَضْعَةُ: فهي التي لها ولد . ويروى أيضًا: (مُرَضِعًا) ، مفتوحة الميم: أي رضاعًا وهنا يفرق بين معاني الروايات بأن الأول اسم للمرأة والثاني مصدر للرضاع .

ومن ذلك حديث عليه السلام لما أتاه نعي جعفر ، قَالَ ﷺ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا» ،⁶⁹ والنَّعْيُ: بتشديد الياء الاسم ، وَأَمَّا النَّعْيُ ، فهو مصدرٌ نَعَيْتُ الميِّتَ أَنْعَاهُ.⁷⁰

وفرق الخطابي بين معاني المفردات بناءً على صيغتها في حديث: «لَخُلُوفٌ قِمَ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ» ،⁷¹ فالرواية الصَّوَابُ (خُلُوفٌ) ، مضومة الخاء ، مصدرٌ

مِنْ: خَلَفَ فِيهِ يَخْلُفُ خَلْفَةً وَخُلُوفًا وَخُلُوفَةً ، وَأَخْلَفَ: إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ ،⁷² وَأَمَّا الْخُلُوفُ بِالْفَتْحِ فَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مَعْنَى مَخْلُوفٍ الْوَعْدِ ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِقَوْلِ الثَّمَرِ بْنِ تَوَلَّبٍ:⁷³

جَزَى اللَّهُ عَنِّي جَمْرَةَ ابْنَةٍ وَائِلٍ جَزَاءَ خُلُوفٍ بِالْخِلَالَةِ كَاذِبٍ

4.8. تصحيح أغلاطٍ تخلُّ بالمعنى:

يكادُ يَجْمَعُ هذا النوعُ من التصحيحات كلَّ ما يدخلُ في الأغلاطِ السَّابِقَةِ مِنْ مَدِّ المقصورِ ، وقصرِ الممدودِ ، والتَّشْدِيدِ ، والتَّسْهِيلِ ، وتغيُّرِ الشَّكْلِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا سُلَيْمَانَ جَعَلَهُ فِي بَابِ إِحَالَةِ الْمَعْنَى ، وَمِنْ صَوَرِ التَّصْحِيحِ مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ: «إِنَّ لِي قَائِدًا لَا يَلَايُمُنِي»؛⁷⁴ أَيُ يُوَافِقُنِي وَيُسَاعِدُنِي. وَقَدْ تُخَفَّفُ الْهَمْزَةُ فَتَصِيرُ يَاءً ، أَمَّا الرَّوَايَةُ بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ وَتَسْهِيلِهَا (يَلَاوُمُنِي) ، بِالْوَاوِ ، فَلَا أَصْلَ لَهُ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ الرَّوَاةِ ،⁷⁵ وَالصَّوَابُ: (لَا يَلَايُمُنِي) ؛ أَيُ لَا يُوَافِقُنِي ، وَلَا يُسَاعِدُنِي عَلَى حُضُورِ الْجَمَاعَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي ذُوَيْبٍ:

أَمْ مَا لِيَجْبُكَ لَا يَلَايُمُ مَضْجَعًا إِلَّا أَقْضَ عَلَيْكَ ذَاكَ الْمَضْجَعُ

فَأَمَّا (يَلَاوُمُنِي) فَهُوَ مِنَ الْمَلَاوَمَةِ وَاللُّؤْمِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَوَّمُونَ﴾ [القلم ، 30].⁷⁶ وَعَلَيْهِ فَالرَّوَايَةُ بِالْوَاوِ مُحِيلَةٌ لِلْمَعْنَى بِالْكَسْبَةِ.

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَةُ مِمَّا يُرْوَى مُحِيلًا لِلْمَعْنَى رَوَايَةُ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِطَوْلَى الطَّوْلَيْنِ» ،⁷⁷ فَيَرَوُونَهُ عَلَى لَفْظٍ: (بَطَوْلِ الطَّوْلَيْنِ) وَهُوَ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ الطَّوْلَ: الْحَبْلُ ، وَإِنَّمَا هُوَ (بَطَوْلَى) ، بوزن فُعْلَى ، وَمُذَكَّرُهَا الْأَطْوَلُ: أَيُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِيهَا بِأَطْوَلِ السُّورَتَيْنِ الطَّوِيلَتَيْنِ. يَعْنِي الْأَنْعَامَ وَالْأَعْرَافَ.⁷⁸

فَأَعْضَضْنَهُ الطَّوْلَى سَنَامًا وَحَيْرَهَا بَلَاءً وَحَيْرَ الْحَيْرِ مَا يُتَحَيَّرُ

وَجَاءَ عَلَى لِسَانِ الْعَامَّةِ خَفِيفَ سِينِ (أُنْسَى) فِي حَدِيثٍ: «إِنَّمَا أُنْسَى لِأُسْنٍ» ،⁷⁹ عَلَى وَزْنِ أَدْعَى ، وَهُوَ مَعْنَى غَيْرِ مَرَادٍ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَدُلُّ عَلَى مَنْ نُسِيَ ذِكْرُهُ ، أَوْ نُسِيَ عَهْدُهُ ، وَالْأَجُودُ: أُنْسَى ؛ أَيُ أَدْفَعُ إِلَى التَّسْيَانِ.⁸⁰

وَمِنْ إِحَالَةِ الْمَعْنَى فِي تَخْفِيفِ الْهَمْزِ مَا فِي حَدِيثِ الصَّلَاةِ إِلَى السُّتْرَةِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى جِدَارٍ فَجَاءَتْ بِهِمَّةٌ تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَمَا زَالَ يُدَارِئُهَا حَتَّى لَصِقَ بِطَنْهُ بِالْجِدَارِ».⁸¹ فَقَوْلُهُ: يُدَارِئُهَا: مَهْمُوزٌ مِنَ الدَّرءِ ، وَالْمَرَادُ يُدَافِعُهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادْرَأْتُمْ

فِيهَا ﴿[البقرة، 72]، إِلَّا أَنْ رَوَيْتَهُ (يُدَارِيهَا) غَيْرَ مَهْمُوزٍ يَحِيلُ الْمَعْنَى؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مِنَ الْمُدَارَاةِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى الرَّفَقِ وَالْمُسَاهَلَةِ فِي الْأُمُورِ، وَلَا وَجْهَ لَهَا هُنَا.

وفي المسألة الثالثة بعد المئة نَبَّهَ إِلَى تَغْيِيرِ الْحَرَكَةِ عِنْدَ حَدِيثٍ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ»⁸²، فالرواية بسكون الخاء، يريد أنه إنما يذكر ذلك على مذهب الشُّكْرِ، والإخبار عما أكرمه الله تعالى به من الفضل والسُّؤدد، وتحدثنا بنعمة الله سبحانه عليه، دون مذهب الفخر والكبر.

ومما يحيل المعنى هنا أَنَّ مِنَ الْعَامَّةِ مَنْ يَقُولُ: (وَلَا فَخْرَ) بفتح الخاء، وهذا خطأ؛ لَأَنَّهُ يَنْقَلِبُ بِهِ الْمَعْنَى، وَيَسْتَحِيلُ إِلَى ضِدِّ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى أَيْفَ، وَهُوَ مِمَّا يُنْزَعُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ⁸³.

5.8. تصحيح ما فيه أكثر من وجه:

ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ مِنْ مَسَائِلِ تَصْحِيحِ الْأَغْلَاطِ مَا جَاءَ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ رَوَايَةٍ، فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ الرِّوَايَةَ إِمَّا ثَابِتَةً بِالْوَجْهِينِ، دُونَ تَغْلِيظٍ، وَإِمَّا ثَابِتَةً مَعَ تَجْوِيدِ أَحَدِ الْوَجْهِينِ، أَوْ تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا، لِذَا كَثُرَتْ عِبَارَاتُهُ، مِنْ نَحْوِ: (وَفِيهِ مَذَاهِبٌ، وَفِيهِ وَجْهَانِ، وَثُقِلَ عَنْ بَعْضِ اللَّغَوِيِّينَ أَنَّ فِيهِ قَوْلَيْنِ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ عَلَى الْأَوَّلِ أَتَيْنِ، وَالْأَوَّلُ أَجُودُ، وَأَجُودُهَا...)، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى مَا فِي الْكِتَابِ مِنْ هَذَا الصَّرْبِ تَبَيَّنَ أَمْرَانِ؛ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْخَطَّابِيَّ جَعَلَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ نَوْعَيْنِ؛ أَوَّلُهُمَا أَنَّهُ يَرْجِّحُ أَحَدَ الْمَعْنِيَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يَرْجِّحُ لَكِنَّهُ يَذْكُرُ الْمَعْنَى الْمَتَرْتَّبَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ. وَالْأَمْرُ الْآخَرُ، وَسَبَقَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، أَنَّ أَبَا سَلِيمَانَ أَفْرَدَ لِهَذَا النَّوعِ بَابًا مُسْتَقْلًا آخَرَ الْكِتَابِ، وَالظَّاهِرُ مِنْ عُنْوَانِهِ: (مَا يَتَفَاوَتْ فِي الرِّوَايَاتِ وَلَا يُخْتَارُ لَهَا مَعْنًى)⁸⁴ أَنَّهُ لَمْ يَخْتَرْ فِيهِ قَوْلًا، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَارَ فِي مَوَاضِعَ أُوجِّهًا، وَخَطَأً أُخْرَى، وَلَمْ تَخْرُجْ أَحْكَامُهُ عَنْ سَابِقَتِهَا، وَسَنَذْكُرُ أَوَّلًا نَمَازِجَ لِمَا فِي أَصْلِ الْكِتَابِ مِنَ التَّصْحِيحَاتِ، ثُمَّ صَوْرًا مِنَ الْمَفْرَدِ فِي بَابِهِ الْآخِرِ؛ فَمِنْ صَوَرِهِ لَفْظَةُ (النُّبَلِ) فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِعَةِ، حَيْثُ جَاءَتْ فِي حَدِيثٍ: «وَأَعِدُّوا النَّبْلَ»⁸⁵ بضمَّ النَّونِ وفتحِهَا، وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَرَوْنَهُ (النُّبْلَ) مَفْتُوحَةَ النَّونِ، وَأَجُودُهُمَا الصَّحَّةُ. وَبِهِ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ، وَاحِدُهَا (نُبْلَةٌ)،⁸⁶ وَسَمَّيْتُ نُبْلَةً بِالنُّبُولِ مِنَ الْأَرْضِ، يَقَالُ: انْتَبَلْتُ حَجَرًا مِنَ الْأَرْضِ: إِذَا أَخَذْتَهُ، وَأَنْبَلْتُ غَيْرِي حَجَرًا، وَنَبْلْتُهُ إِذَا أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ، وَاسْمُ الشَّيْءِ الَّذِي تَنْتَاوُلُهُ نُبْلَةٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أَغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ [البقرة، 249].

ومن مسائل هذا التصحيح حديث: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدَةً لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»⁸⁷ في المسألة الحادية والتسعين ، فبعضهم يرويه: لَمْ يَرَحْ ، بكسر الراء ، ورواه بعضهم: لَمْ يَرِحْ ، وأجودها لَمْ يَرَحْ ، بفتح الراء ، من رَحْتُ أَرَأَحُ إذا وجدتُ الريحَ ، قال في اللسان: «قَالَ أَبُو غَمْرُو: هُوَ مِنْ رَحْتُ الشَّيْءِ أَرِيحُهُ إِذَا وَجَدْتُ رِيحَهُ ؛ وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: إِنَّمَا هُوَ لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ، مِنْ أَرَحْتُ الشَّيْءَ فَأَنَا أَرِيحُهُ إِذَا وَجَدْتُ رِيحَهُ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ؛ وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: لَا أَدْرِي هُوَ مِنْ رَحْتُ أَوْ مِنْ أَرَحْتُ ؛ وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ: أَرَوْحُ السَّبْعُ الرِّيحَ وَأَرَأَحُهَا وَاسْتَرَوْحُهَا وَاسْتَرَأَحُهَا: وَجَدَهَا»⁸⁸.

وفي صحيح مسلم (2167): «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ شَيْطَانٌ ، قِيلَ: وَلَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلِي إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ»⁸⁹ فعامة الرواة يقولون: فَأَسْلَمَ على مذهب الفعل الماضي ، يريدون أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَسْلَمَ إِلَّا سَفِيَانُ بن عُيَيْنَةَ ، فإنه يقول: (فَأَسْلَمَ) يَضِمُّ الميم ؛ أي أَسْلَمَ من شرِّه ، وكان يقول: الشَّيْطَانُ لَا يُسْلَمُ.⁹⁰ والروايتان محفوظتان عند أحمد ومسلم. وتقدّم في باب ضبط الشكل حديثُ ذي اليدين ، قال فيه: «فَخَرَجَ سَرْعَانُ النَّاسِ» ، والسَّرْعَانُ والسَّرْعَانُ: المُسرَّعون ،⁹¹ قال الخطّابي: ترويه العامة: سِرْعَان ، بكسر السين ، وسكون الراء ، والصواب فَتَحُهَا في قول الكسائي ، ويجوزُ بفتح السين وسكون الراء ، وسَرْعَانُ الخيلِ على وزنِ القليان: الأوائلُ الذين يَتَسَارِعُونَ إلى الشَّيْءِ وَيَقْبَلُونَ بِسُرْعَةٍ ، فأما بكسر السين فهو جمع سريع كزَعِيلٍ ورِعْلَان ، وأما قولهم: سُرْعَانُ ما فعلتُ ، فالراء ساكنة ، ويجوزُ كَسْرُ السينِ وَضَمُّهَا وَفَتْحُهَا: أي ما أَسْرَعَهُ.⁹² وقال ابن منظور: «قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: سَرْعَانُ النَّاسِ: أَوَائِلُهُمْ ، فَحَرَّكَ لِمَنْ يُسْرِعُ مِنَ الْعَسْكَرِ ، وَكَانَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ يُسَكِّنُ الرَّاءَ فَيَقُولُ سَرْعَانُ النَّاسِ أَوَائِلُهُمْ ؛ وَقَالَ الْقُطَيْمِيُّ فِي لُغَةٍ مِنْ يُقْبَلُ وَيَقُولُ سَرْعَانُ: وَحَسِبْنَا نَزَعُ الْكُتَيْبَةَ عُذْوَةً فَيُعَيِّفُونَ وَنَزَعُ السَّرْعَانَا»⁹³.

وأخرُ مثالٍ في تصحيح أغلاطٍ ما له وجهٌ آخر يُحْمَلُ عليه في التصحيح ما بينَ شَيْءٍ وَبَيْنَ ، أي سَوَاءً⁹⁴ فهو وإن كَانَ تصحيحاً إِلَّا أَنَّهُ مَحْمُولٌ على الروايتين ، فكلتاها صحيحة ، غيرَ أَنَّ أبا سليمانَ جَوَّدَ روايةَ السينِ المهملة ، وفي حديث جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ في سهم ذي القربى قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا بَالُ إِخْوَانِنَا بَنِي الْمُطَّلِبِ أُعْطِيَتْهُمْ وَتَرَكْنَا وَقَرَابَتَنَا وَاحِدَةً؟ فقال: «إِنَّا وَبَّئُوا الْمُطَّلِبَ لَا تَفْتَرِقُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ ، إِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»⁹⁵. كذا يقول أكثرُ المحدثين ، ورواه ابن المنذر ويحيى بنُ

مَعِين: (إِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ سَيِّ وَاجِدٌ)، أي مِثْلُ وَاجِدٍ سَوَاءً، وهذا أَجودٌ، ⁹⁶ يُقال: هذا سَيِّ فلانٍ: أي مثله، وَالرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ شَيْءٌ وَاجِدٌ. ⁹⁷

6.8. تصحيحات ما يتفاوت في الروايات ولا يُختار لها معنى: ⁹⁸

جاءت في هذا الباب ثلاث وعشرون مسألة، فمما جاء على أكثر من رواية ولا ترجيح بينها حديث خَبَابٍ لَمَّا قِيلَ لَهُ: «أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قِيلَ لَهُ: بِمَ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ». ⁹⁹ ويروى: (لِحْيَتِهِ) وهما شِدْقَاهُ، وكَلَا الْمُعْنِيَيْنِ قَرِيبٌ. ¹⁰⁰ ومنها لفظ (حَدَّعَ) في حديث: «الْحَرْبُ حَدَّعَتْ»، ¹⁰¹ فَاللَّغَةُ الْعَالِيَةُ: حَدَّعَتْ، بفتح الخاء، وبه قال أبو العباس ثعلبٌ، وقال الكسائي وأبو زيد: يُقال أيضاً: حَدَّعَتْ، بضم الخاء وفتح الدال، ورواية العامة: حَدَّعَتْ بضم الخاء.

وممَّا جَوَّدَ الْخَطَّابِيُّ فِيهِ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَّاهِلَهُ، وَمَنْ تَرَكَ ضَبَاعًا فَلَيْ» ¹⁰² فَضَبَاعًا: بفتح الضاد، مصدرٌ ضَاعَ الشَّيْءُ يَضِيعُ ضَبَاعًا: أي ما هو مؤذِنٌ بَأَن يَضِيعَ مِنْ عِيَالٍ وَذَرِيَّةٍ، وَمَنْ كَسَرَ الضَّادَ، أَرَادَ جَمْعَ ضَائِعٍ وَضِيَاعٍ، كَمَا فِي: جَائِعٍ وَجِيَاعٍ، وَالْمَحْفُوظُ الْأَوَّلُ. ¹⁰³ وَمِنْ مَسَائِلِ تَغْلِيظِ الرَّوَايَةِ حَدِيثُ تَرْوِيجِ فَاطِمَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: «فَجَاءَتْ خَرْقَةً مِنَ الْحَيَاءِ»، ¹⁰⁴ وَخَرْقَةٌ بِالْقَافِ، أَيْ حَجَلَةٌ، وَخَرْقَةٌ بِالْفَاءِ غُلْطٌ، لَا وَجْهَ لَهَا هَهْنَا لِأَنَّهَا بِمَعْنَى فَسَدَ عَقْلُهَا مِنَ الْكِبَرِ. ¹⁰⁵

ب. التَّصْحِيحُ التَّرْكِيبِيُّ:

يَعْدُ تَصْحِيحُ الْمَسَائِلِ النُّحَوِيَّةِ قَلِيلًا إِذَا مَا قُورِنَ بِالْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّ الْخَطَّابِيَّ ذَكَرَ مِنْهَا طَرَفًا؛ فِي الْمَسْأَلَةِ الْحَادِيَةِ وَالْعِشْرِينَ ¹⁰⁶ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: خَيْرٌ مَوْضُوعٌ، فَاسْتَكْثِرَ مِنْهُ». ¹⁰⁷ يَرُوى عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ يَكُونُ (مَوْضُوعٌ) نَعْتًا لِمَا قَبْلَهُ، أَيْ أَنَّهَا خَيْرٌ حَاضِرٌ، فَاسْتَكْثِرَ مِنْهُ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ (خَيْرٌ) مَضَافًا إِلَى الْمَوْضُوعِ، يَرِيدُ أَنَّهَا أَفْضَلُ مَا وُضِعَ مِنَ الطَّاعَاتِ، وَشَرَعَ مِنَ الْعِبَادَاتِ. ¹⁰⁸

وَفِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَلِيهَا أَيْضًا مِنْ هَذَا الْبَابِ مِمَّا يُرَوَى عَلَى وَجْهَيْنِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَتَقَدِّمِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ مُنْبُوذٍ»، إِمَّا عَلَى الْإِضَافَةِ وَإِمَّا عَلَى الصِّفَةِ.

وَجَاءَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّالِثَةِ وَالْعِشْرِينَ حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»؛ ¹⁰⁹ فَمَنْ يَرُويهِ عَلَى إِضَافَةِ الْعِرْقِ إِلَى الظَّالِمِ، فَهُوَ الْعَارِسُ الَّذِي غَرَسَ فِي غَيْرِ

حقّه ، ومن جعل الظالم نعتاً للعرق ، أراد الغراس والشجر ، وجعله ظالماً ؛ لأنه نبت في غير حقه.¹¹⁰ وزاد ابن الأثير في النهاية أنّ روايته بالتثوين على حذف المضاف ؛ أي لذي عرق ظالم ، فجعل العرق نفسه ظالماً والحق لصاحبه .

ومن المسائل التحوية التي أوردتها الخطابي مسألة سعة الكلام ، وهي التي يعبر عنها النحويون بالاتساع والتوسع ، وهو ضرب من الحذف ، إلا أنّ الفرق بينهما أنّ الاتساع تقيّم فيه ما بعد المحذوف مقام المحذوف وتعرّبه بإعرابه ، كأن تقيّم المضاف إليه مقام المضاف ، أو تجعل الطرف يقوم مقام الاسم ، أمّا الحذف فتحذف فيه العامل فيه وتدع ما عمّل فيه على حاله في الإعراب.¹¹¹ ويجري الاتساع التحوي في المضاف والصفة والمصدر والطرف . كما يجري في باب الأصوات والتصريف والأساليب ، وقد جاء من الاتساع في حذف المضاف عند تأويل الخطابي للكلام على حديث أبي رزين : «قال: يا رسول الله ، أين كان ربنا عز وجل قبل أن يخلق خلقه ؟ فقال: كان في عماء ، ما تحته هواء وما فوقه هواء» ،¹¹² وقال إنه لا بدّ في قوله «أين كان ربنا» من مضاف محذوف ، فيكون التقدير: أين كان عزّ ربنا ؟ ويدلّ على هذا التقدير قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى أَلْمَاءٍ﴾ [هود، 07].¹¹³ كما أورد الخطابي الاتساع في حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقُرَيْتَ﴾ [يوسف ، 82] حيث يفهم ضمناً سؤال أهل القرية ، لكنه اتسع واختصر ، فعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في أهل ههنا ،¹¹⁴ وصارت (القرية) مفعولاً به في الجملة المتوسّعة فيها ، وكانت في الأصل مضافاً إليه (أهل القرية) ، فوقع فيها حذف ثم نقل للكلمة وإقامتها مقام الكلمة المحذوفة دون أن يختل المعنى ، وجاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى.¹¹⁵

ومثل هذا في الاختصار قوله جل وعلا: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة ، 93] ؛ أي حبّ العجل ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ؛ ولا يجوز أن يكون العجل هو المُشْرَب ؛ لأنّ العجل لا يشربه القلب ، وقد أشرب في قلبه حبه أي خالطه.¹¹⁶ وقال الزجاج: «معناه سقوا حبّ العجل ، فحذف حبّ ، وأقيم العجل مقامه ؛ كما قال الشاعر:

وَكَيْفَ تُوَاوِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ حَلَالَتُهُ ، كَأَيِّ مَرْحَبٍ ؟

أي غخلالة أي مرحب .¹¹⁷

وآخرُ مسألةٍ نقفُ عندها في التصحيح النَّحويِّ في باب ما يتفاوت في الروايات ولا يُختار لها معنيٌّ، حديث أم سلمة، قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفُضَّةِ، إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»،¹¹⁸ فأكثرُ الرواة يقولون: (نَارَ جَهَنَّمَ)، يرفعون الرءاء على الفاعلية بمعنى أن الذي يدخل جوفه هو النار،¹¹⁹ وإلى نحو من هذا أشار أبو عُبيد¹²⁰ حيث قال: الجرجرة: الصَّوت، قال: ومعنى يُجْرَجُ، يريدُ صوتَ وَقُوعِ الماءِ في الجوفِ، وإنَّما يكون ذلك عند شدَّةِ الشُّربِ، ومنه قيل للبعير إذا صَوَّت: هو يُجْرَجُ، وذهب صاحب الفائق إلى أن الرواية بالرفع مجاز؛ لأن نَارَ جَهَنَّمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا تُجْرَجُ فِي جَوْفِهِ،¹²¹ وَقَالَ بعض أهل اللغة: إِنَّمَا هو يُجْرَجُ فِي بطنه نَارَ جَهَنَّمَ، بنصبِ الرءاء على المفعولية، والجرجرة: الصَّبُّ، يقال: جَرَجَرِي بطنه الماء إذا صَبَّه جَرَجَرَةً، وَجَرَجَرَتِ الجَرَّةُ: إذا صَبَّها، ومعناه كأنه يصبُّ في جوفه نَارَ جَهَنَّمَ.¹²²

9. خاتمة: يمكن إجمال ما خلص إليه البحث في النقاط التالية:

- أن الحكم بالغلط على اللفظ يدخله في أكثر من باب، فقد يكون في المسألة تصحيحان تصحيف ولغتان أو تصحيف وتقديم، أو يكون تشديد مخفف مع كسر ما يفتح أو يكون في الصيغ.
- أن تصحيح ما يحيل المعنى موجود في كل الأبواب.
- سلك الخطابي فيما تساوى فيه القولان مسالك عدة؛ إما أن يرجح، وإما أن يسكت عنه، وإما أن يجود وإما أن يغلط.
- أن الخطابي سلك المسالك السالفة فيما أفردته في آخر كتابه مما لا يختار له معنى مما تعددت رواياته.
- أن أكثر مادة الكتاب في التصحيح الإفرادي؛ لأنه الأكثر مظنة للغلط.
- لم يفرق في ذكر الأغلاط بل يوردها دون ترتيب لا على الأحاديث ولا على الحروف.
- أن أغلاط أكثر مسائل مد المقصور جاءت لدفع الإشكال من إيهام لفظين يفرق بينهما الهمز فقط.

10- مصادر البحث ومراجعته:

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.
1. إصلاح غلط أبي عُبيد في غريب الحديث: عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدَّيْنَوْرِي، تحقيق: عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1403هـ.
2. إصلاح غلط المحدثين: حَمَدُ بن أحمد الخطَّابي، تح: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
3. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السَّري، المعروف بابن السَّرَّاج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، دط، لبنان، دت.
4. الأعلام: خير الدين الزَّركَلِي، دار العلم للملايين، ط15، بيروت، 2002م.
5. إنباه الرواة على أنباه النحاة: علي بن يوسف القِفْطِي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1998م.
6. تاج العروس من جواهر القاموس: محمَّد مرتضى الزَّبيدي، تح: جماعة من المختصين، إصدار: وزارة الإرشاد والأبناء، دط، الكويت، دت.
7. تفسير غريب ما في الصحيحين: محمد بن فتوح بن عبد الله الميورقي الحَمِيدِي، تح: زُبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، ط1، القاهرة، 1415هـ.
8. الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1407هـ.
9. طبقات الحُقَّاف: محمد بن أحمد الذهبي، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1419هـ.
10. طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزَّبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة، دت.
11. غريب الحديث: إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: سليمان إبراهيم محمد العايد، منشورات جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1405هـ.
12. غريب الحديث: القاسم بن سلَّام الهروي البغدادي أبو عُبيد، تح: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط1، حيدرآباد، الهند، 1384هـ.
13. غريب الحديث: حَمَدُ بن أحمد الخطَّابي، تح: عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، وخرَّج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، دط، دمشق، 1982م.

14. غريب الحديث: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تح: عبد المعطي أمين القلعي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1405هـ/1985م.
15. الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمرو الزمخشري، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط2، لبنان، دت.
16. كتاب الغربيين في القرآن والحديث: أحمد بن محمد الهروي، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدّم له وراجعته: فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، المملكة العربية السعودية، 1419هـ.
17. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408هـ.
18. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري، وضع حواشيه: اليازي وجماعة من اللغويين، دار صادر، ط3، بيروت، 1414هـ.
19. ما يجوز للشاعر في الضرورة: محمد بن جعفر القرّاز القيرواني، حققه وقدّم له وصنع فهرسه: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، دط، الكويت، بإشراف دار الفصحى، القاهرة، دت.
20. المحكم والمحيط الأعظم: علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1421هـ.
21. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1408هـ/1988م.
22. معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، ط2، بيروت، 1995م.
23. مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث): عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، دط، سورية، 1986م.
24. المقصور والممدود: إسماعيل بن القاسم القالي، تح: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1419هـ.
25. النهاية في غريب الحديث والأثر: المبارك بن محمد بن الجزري، المعروف بابن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطنّاحي، المكتبة العلمية، دط، بيروت، 1399هـ/6

- الهوامش والإحالات:

- ¹ طبقات الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، (14/03)، وإنباه الرواة للقفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998م، (160/01) والأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، (273/02).
- ² إصلاح غلط المحدثين، حمد بن أحمد الخطابي، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985م، مقدمة المحقق، ص11.
- ³ بدءا من ص65 من الكتاب إلى نهايته.
- ⁴ ينظر: صحيح أبي داود للألباني، (708).
- ⁵ إصلاح غلط المحدثين، ص30، وغريب الحديث للخطابي، أيضا، حققه: عبد الكريم إبراهيم الغياوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، دمشق، 1982م، (164/01).
- ⁶ إصلاح غلط المحدثين، ص27-28، ولسان العرب لابن منظور، مع حواشيه: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، (292/15).
- ⁷ يُكْتَبُ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَالْأَلْفُ مَذْهَبٌ وَالْبَصْرِيُّ.
- ⁸ إصلاح غلط المحدثين، ص54 وغريب الحديث للخطابي، 279/3.
- ⁹ إصلاح غلط المحدثين، ص73، والفائق في غريب الحديث للزمخشري، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2، دت، (170/01).
- ¹⁰ رواه البخاري، (857) و(1319).
- ¹¹ أخرجه الترمذي (2108)، وابن ماجه (182)، وابن حبان (39)، وهو في السلسلة الصحيحة (469/07).
- ¹² التكملة والذيل على درة الغواص، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م، ص843.
- ¹³ يُنظر تفصيله في مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر سوربة، 1986م، ص279 وما بعدها.
- ¹⁴ أخرجه أبو داود (308/01)، والنسائي (140/03)، وضعف إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند (20178).
- ¹⁵ إصلاح غلط المحدثين، ص47، وغريب الحديث للخطابي، (243/03).
- ¹⁶ أخرجه ابن حبان (6706)، والحاكم (8725)، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (590/07).

- ¹⁷ إصلاح غلط المحدثين، ص42، والنهاية في غريب الحديث والأثر، (41/01).
- ¹⁸ إصلاح غلط المحدثين، ص42، وغريب الحديث لابن الجوزي، تج: عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م، (21/01).
- ¹⁹ رواه البخاري (5106).
- ²⁰ غريب الحديث للخطابي، (250/03).
- ²¹ رواه مالك (44-45/01) وصحاب السنن وغيرهم، وهو في صحيح أبي داود (76).
- ²² إصلاح غلط المحدثين، ص20، وغريب الحديث للخطابي، (219/03).
- ²³ رواه أحمد (179/02)، وابن خزيمة (274/02)، وحسنه الألباني في صحيح ابن خزيمة (1816).
- ²⁴ إصلاح غلط المحدثين، ص28، وغريب الحديث للخطابي، (226/03).
- ²⁵ رواه البخاري، (482)، ومسلم (573).
- ²⁶ إصلاح غلط المحدثين، ص28، وغريب الحديث للخطابي، (363/03).
- ²⁷ رواه البخاري، (1833) و(1349).
- ²⁸ إصلاح غلط المحدثين، ص50، وغريب الحديث للخطابي، (245/03).
- ²⁹ أخرجه أبوداود (08/04)، والترمذي (234/04) وغيرهما، وهو ضعيف كما في تخريج سنن أبي داود للأرناؤوط (54/04).
- ³⁰ رواه الحاكم في المستدرک، (5513).
- ³¹ إصلاح غلط المحدثين، ص43-44، ولسان العرب (207/07).
- ³² إصلاح غلط المحدثين، ص31.
- ³³ رواه البخاري، (5569) ومسلم (1972)، وليس فيهما (وائتجروا) وصحح لفظها الشوكاني في السيل الجرار (294/03).
- ³⁴ المصدر نفسه، ص31.
- ³⁵ أخرجه البخاري (4003)، ومسلم (1979).
- ³⁶ إصلاح غلط المحدثين، ص47.
- ³⁷ أخرجه أحمد (449/06)، وأبو داود (311/02) وغيرهما بألفاظ مختلفة.
- ³⁸ رواه أحمد (24654)، وغيره، وصححه الأرناؤوط في تخريج صحيح ابن حبان (6732)، والألباني في الصحيحة (846/01).
- ³⁹ إصلاح غلط المحدثين، ص33، ولسان العرب، (289/01).

⁴⁰ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ، (117/01).

⁴¹ ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرّاز، حققه وقدم له وصنع فهرسه: رمضان عبد التواب، وصالح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصيحى، القاهرة، دط، دت، ص216.

⁴² أخرجه البخاري في مواضع متعددة (1833) و(2090)، ومسلم (1353)، وغيرهما.

⁴³ إصلاح غلط المحدثين، ص48، وغريب الحديث للخطابي، (243/03)، وتفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله الميورقي الحميدي، تح: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1415هـ، ص308.

⁴⁴ لسان العرب، (243/14).

⁴⁵ المقصور والممدود لأبي عليّ القالي، تح: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1419هـ، ص50، وتاج العروس للزبيدي، تح: جماعة من المختصين، إصدار: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، دط، دت، (38/16)، ولسان العرب، (243/14).

⁴⁶ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ، (75/02).

⁴⁷ إصلاح غلط المحدثين، ص48، وغريب الحديث لأبي عبيد، تح: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط1، 1384هـ، (98/01)، والنهاية (224/01).

⁴⁸ المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، تح: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، (198/10).

⁴⁹ لسان العرب، (121/14).

⁵⁰ 3 أخرجه البخاري في مواضع (6375) و(6377)، ومسلم (588) وغيرهما.

⁵¹ كتاب الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد الهروي، تح ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجع: فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط1، 1419هـ، (1749/06).

⁵² لسان العرب، (21/13)، وذكر الفيوزآبادي في القاموس المحيط، (ص225) أنه ذكر في اشتقاقه خمسين قولاً في شرح صحيح البخاري.

⁵³ تاج العروس من جواهر القاموس، (133/07).

⁵⁴ أخرجه البخاري (1292)، ومسلم (927) وغيرهما.

⁵⁵ الصحاح، (1776/05).

- ⁵⁶ رواه أبو داود والترمذي (2120)، وغيرهما وصححه الألباني في صحيح الجامع (4115)
- ⁵⁷ إصلاح غلط المحدثين، ص35، وغريب الحديث للخطابي، (232/03)،
- ⁵⁸ الصحاح، (761/02).
- ⁵⁹ أخرجه البخاري (5650)، ومسلم (2078)، وغيرهما.
- ⁶⁰ لسان العرب، (419/07).
- ⁶¹ غريب الحديث لأبي غُبيد، (226/01).
- ⁶² معجم البلدان للحموي، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م، (346/04).
- ⁶³ غريب الحديث للخطابي، (732/01)، ولسان العرب، (175/06).
- ⁶⁴ غريب الحديث للخطابي، (219/03).
- ⁶⁵ أخرجه مسلم (1848)، والنسائي (4114)، وأحمد (10333)، وغيرهم.
- ⁶⁶ أخرجه البخاري في مواضع (7306)، ومسلم (1371)، وغيرهما.
- ⁶⁷ إصلاح غلط المحدثين، ص51، وغريب الحديث للخطابي، (245/03).
- ⁶⁸ أخرجه البخاري في مواضع (3255) و(1382) و(6195)، وغيره.
- ⁶⁹ أخرجه أبو داود (3132)، والترمذي (998)، وابن ماجه (1610)، وأحمد (1751)، وهو حسن كما في صحيح ابن ماجه (1316).
- ⁷⁰ إصلاح غلط المحدثين، ص35.
- ⁷¹ رواه البخاري في مواضع (1894) و(1904)، ومسلم (1151) وغيرهما.
- ⁷² لسان العرب، (92/09).
- ⁷³ إصلاح غلط المحدثين، ص44.
- ⁷⁴ رواه أبو داود، وأحمد، وابن ماجه، وهو في صحيح أبي داود للألباني (552).
- ⁷⁵ لسان العرب، (531/12)، والنهاية في غريب الحديث والأثر، (221/04).
- ⁷⁶ إصلاح غلط المحدثين، ص26-27، وغريب الحديث للخطابي، (225/03).
- ⁷⁷ رواه البخاري، (764) وأبو داود (812) وغيرهما.
- ⁷⁸ إصلاح غلط المحدثين، ص27، وغريب الحديث لابن الجوزي، (45/02).
- ⁷⁹ رواه مالك بلاغا (264)، وهو منقطع الإسناد كما في تخريج زاد المعاد لشعيب الأرنؤوط (277/01).
- ⁸⁰ إصلاح غلط المحدثين، ص27، والنهاية، (51/05).
- ⁸¹ رواه أبو داود، (708) وأحمد (26852)، وهو حسن صحيح كما في تخريج الزاج للأرنؤوط (260).
- ⁸² رواه أحمد (10972)، ومسلم (2278)، وأبو داود (4673) وغيرهم.

- ⁸³إصلاح غلط المحدثين، ص62، وغريب الحديث للخطابي، (256/03)، والنهاية، (417/02).
- ⁸⁴إصلاح غلط المحدثين، ص65.
- ⁸⁵أخرجه الطبراني في الأوسط (5198) بنحوه، ووأبو عبيد في غريب الحديث، (79/01)، وقال الألباني في الصحيحة (568/06): إسناد ضعيف جدا.
- ⁸⁶إصلاح غلط المحدثين، ص23، وإصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث لابن قتيبة، تح: عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1403هـ، ص66.
- ⁸⁷رواه البخاري، (3166) و(6914)، وغيره.
- ⁸⁸لسان العرب، (457/02).
- ⁸⁹رواه مسلم، (2814).
- ⁹⁰إصلاح غلط المحدثين، ص58، وغريب الحديث للخطابي، (253/03)، والنهاية في غريب الحديث والأثر، (395/02).
- ⁹¹إصلاح غلط المحدثين، ص28.
- ⁹²المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، (80/02).
- ⁹³لسان العرب، (152/08).
- ⁹⁴إصلاح غلط المحدثين، ص41.
- ⁹⁵رواه أبو داود (2980) ابن ماجه (961) وصححه الألباني في صحيح أبي داود (2639).
- ⁹⁶إصلاح غلط المحدثين، ص41.
- ⁹⁷لسان العرب، (411/14).
- ⁹⁸إصلاح غلط المحدثين، ص65.
- ⁹⁹رواه البخاري، (761) و(777) و(746).
- ¹⁰⁰إصلاح غلط المحدثين، ص66، وغريب الحديث للخطابي، (258/03).
- ¹⁰¹رواه البخاري، (3030) ومسلم (1739).
- ¹⁰²رواه مسلك، (687) والترمذي (2090) وغيرهما.
- ¹⁰³إصلاح غلط المحدثين، ص66، وغريب الحديث للخطابي، (260/03).
- ¹⁰⁴رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (210/09)، بلفظ: "عرقه" أو "حزقة" بدل "خرقة". ولا شاهد فيه.
- ¹⁰⁵إصلاح غلط المحدثين، ص68.
- ¹⁰⁶إصلاح غلط المحدثين، ص29، وغريب الحديث للخطابي، (227/03).

- ¹⁰⁷ رواه أبو نعيم في الحلية (221/01)، والبيهقي (164/01)، قال شعيب الأرنؤوط في تخریج المسند (21546) إسناده ضعيف جدا.
- ¹⁰⁸ إصلاح غلط المحدثين، ص 29.
- ¹⁰⁹ رواه أصحاب السنن وغيرهم، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (2698).
- ¹¹⁰ إصلاح غلط المحدثين، ص 30، وغريب الحديث لإبراهيم الحري، إبراهيم بن إسحاق الحري، تح: سليمان إبراهيم محمد العايد، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 1405هـ، (1007/03)، والنهاية في غريب الحديث والأثر، (219/03).
- ¹¹¹ الأصول في النحو لابن السراج، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، دط، دت، (101/02).
- ¹¹² تقدم تخریجه.
- ¹¹³ إصلاح غلط المحدثين، ص 47، والنهاية في غريب الحديث والأثر، (304/03).
- ¹¹⁴ ينظر: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ، (211/01).
- ¹¹⁵ المصدر نفسه، (211/01).
- ¹¹⁶ إصلاح غلط المحدثين، ص 47، وغريب الحديث للخطابي، (242/03)، وغريب الحديث لابن الجوزي، (128/02)، ولسان العرب، (491/01).
- ¹¹⁷ معاني القرآن وإعرايه للزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408هـ/1988م، (175/01).
- ¹¹⁸ أخرجه البخاري (5634)، ومسلم (2065)، وغيرهما.
- ¹¹⁹ إصلاح غلط المحدثين، ص 70، وغريب الحديث للخطابي، 3264.
- ¹²⁰ غريب الحديث لأبي عبيد، (253/01).
- ¹²¹ لسان العرب، (131/04).
- ¹²² إصلاح غلط المحدثين، ص 70-71.